

علماء الاجتماع الاقتصادي... كارل ماركس

كارل ماركس "Marx 1818-1883" من أشهر علماء الاجتماع الألمان، أكمل دراسته الجامعية في جامعة برلين، وواصل دراسته العليا في جامعة جينا الألمانية التي مكنته من الحصول على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، اشتهر "ماركس" بنزعة الثورية الممزوجة بالعنف الثوري التي ظهرت في مقالاته ودراساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بعد أن اختار الصحافة ميداناً لنشاطه الفكري بدلاً من العمل الأكاديمي في الجامعة.

حصل "ماركس" على حق اللجوء السياسي في إنجلترا عام "1851" التي مكث فيها حتى وفاته، من أبرز أعماله العلمية كتابها الموسوم "رأس المال" Capital وكتابه الموسوم "الثورة الاشتراكية" الذي ألفه مع "فردريك إنجلز".

توفي "ماركس" في عام "1888" في إنجلترا ومنذ ذلك التاريخ ما زال فكره يشغل حيزاً من اهتمام الباحثين والمفكرين الذين ينتمون إلى أكثر من اختصاص، ولا يكاد يخلو مؤلف واحد اهتم بتاريخ نظرية علم الاجتماع إلا وقف على ما كتب، وهناك أقسام للاقتصاد والاقتصاد بجامعة أمريكية وغير أمريكية تفرد لأعماله مقررات قائمة بذاتها.

ومن أبرز الآراء التي طرحها "ماركس" عند معالجته للنظام الاقتصادي هو اعتماده على مفهوم "قيمة العمل" باعتباره أحد الأهداف الأساسية للإنتاج الرأسمالي الذي تزداد رؤوس الأموال من خلاله بالاعتماد على النمو المتواصل في قوى المجتمع الإنتاجية "الطبقة العاملة"، بيد إن الوسيلة والغاية متعارضتان، ومن ثم فإن النظام الرأسمالي لا يسلم من هذا التعارض، ومن هذا المنطلق فهو ينتقد الأوضاع الاقتصادية السائدة في عصره ويدعو إلى تفسيرها التفسير المادي للتاريخ بوصفها أداة فكرية تعتمد لفهم حركة المجتمع في ضوء القوانين التطورية المتصلة بنمو الاقتصاد الرأسمالي الحديث.

ويعد ماركس من أول العلماء والمفكرين الذين أكدوا على أهمية العامل المادي في تقدم المجتمع ونهضته وفي تبديل الأفكار والقيم والمقاييس والعادات والتقاليد، والعامل المادي يتجسد في ظروف الإنتاج ومعطيات الطبيعة وقدرة الإنسان على استثمارها لصالحه ورفاهيته الاقتصادية والاجتماعية. كما يظهر العامل المادي في الملكية وطرق السيطرة عليها وحيازتها والاستفادة منها. إضافة إلى أهمية التوزيع والاستهلاك في المستويات الاقتصادية التي يتمتع بها الأفراد والجماعات، ولكن العمل والتخصص فيه وتقسيمه على العمال يعد مصدراً مهماً من مصادر الكسب والربح المادي.

ويعتقد "ماركس" بأنّ البناء المادي للمجتمع أي موارده الطبيعية والبشرية ومصادر رزقه ووسائل استغلاله لمعطيات الطبيعة هو الذي يحدد ماهية البناء الفوقي للمجتمع أي يحدد أفكاره وإيديولوجيته وفلسفته ودينه وقيمه وأخلاقه. وإذا ما تغير البناء المادي لسبب أو لآخر فإنّ هذا لا بد أن يترك انعكاساته وآثاره على البناء الفوقي وبالتالي يتغير المجتمع من نمط إلى آخر ويدخل المجتمع في مرحلة حضارية تاريخية لم يشهدها المجتمع من قبل. وهذه الأفكار يعبر عنها "ماركس" بقوله: واقعنا الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد وعينا وليس بعينا يحدد واقعنا، ويبرهن "ماركس" عن هذا بذهابه إلى تاريخ المجتمعات إذ يقول أنّ علاقات الإنتاج في المجتمع الإقطاعي تنتج في ظهور أفكار وقيم ومثل اجتماعية تنمي العمل الزراعي وتحترم رجال الدين والفئة العسكرية وتقيم الملكية الزراعية الواسعة وفي نفس الوقت تهين العمل وتحقر المرأة وتحارب مفاهيم الديمقراطية، وعندما يسقط نظام الإقطاع ويحل محله النظام الرأسمالي تتبدل أنماط الإنتاج ومستويات المعيشة ونوعية المهن ومن تتبدل القيم والمقاييس السابقة وتحل محلها مقاييس تحترم العمل الصناعي وتقيم العلم وتحترم المرأة وتعمل في ظل الديمقراطية.

ومن أهم الإضافات التي قدمها "ماركس" لعلم الاجتماع دراسته للطبقات دراسة علمية تحليلية، وتوصل من خلالها إلى إن ظاهرة "الصراع الطبقي" Class Conflict هي العامل الأساس في تطور المجتمع، وذكر إن تاريخ البشرية لهاها وإلا لتاريخ الصراع الطبقي، حيث وجود الطبقات الاجتماعية بصورة واضحة في المجتمعات القديمة والإقطاعية والرأسمالية، وأساس الصراع بين الطبقات يعود إلى العامل المادي، فكل طبقة من هذه الطبقات هي في صراع مستمر من أجل تعزيز موقعها في المجتمع، ولن ينتهي ذلك الصراع إلا عند تحقيق مجتمع عديم الطبقات "المجتمع الشيوعي" بعد أن تنهار الطبقة البرجوازية في صراعها مع الطبقة العمالية، أي إن الصراع يسير بصورة حتمية لصالح طبقة العمال.

أما الدولة أو القوة السياسية فهي ليست إلا امتداداً أو ملحقاتاً مهماً للقوة الطبقيّة بعد أن تنحاز إلى الطبقة القوية والمسيطرة على وسائل الإنتاج، هذا الانحياز هو الذي يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متصارعتين، كذلك فإن "الصراع السياسي" Political Conflict يعد امتداداً للصراع الطبقي، والدولة كما يراها "ماركس" هي نتاج لهذا التناقض أو الصراع وبالتالي فهي تزول حينما ينتفي المجتمع الطبقي والتناقض الطبقي، لذا فإنه يعطي أهمية كبرى للمجتمع، ويراه هو الذي يشكل الدولة بل ويقرر أو يحدد طبيعتها.

ومن المواضيع الأساسية في نظرية "ماركس" مفهوم "الانفراط" Alienation الذي يراه ظاهرة اجتماعية يشعر فيها الإنسان مغترباً عن الشيء الذي أوجده وخدمه وضخى من أجله،

ومن أهم أسباب هذا الاغتراب التباين الاجتماعي ونشأة نظام تقسيم العمل الاجتماعي، أي إن تقسيمات العمل المتعددة كانت حجر عثرة أمام قدرة الإنسان في التعبير عن ذاته بالأسلوب الجوهري، وقد أصبح في موقف الضد من الآخرين في المجتمع المنقسم الطبقات، ويضع "ماركس" عدة صور للاغتراب أولها الصورة الاغترابية المتمثلة في تحول علاقة الإنسان بالعالم من علاقة ذات طابع إنساني إلى علاقة ذات طابع حيواني، والصورة الثانية للاغتراب تتمثل في فقدان العامل للسيطرة على إنتاجه ما دام ما ينتجه يستولي عليه الآخرون ولا يستفيد منه، بل إن العامل ذاته يعامل بوصفه سلعة في إطار الإنتاج الرأسمالي، في حين تتجسد الصورة الثالثة للاغتراب على مستوى الإنسان، حيث يغترب العامل في إطار وظيفة العمل ذاتها، فإذا كان ناتج العمل هو الاغتراب فإن الإنسان نفسه يجب أن يكون اغتراباً نشطاً أو نشاطاً للاغتراب، حيث لا تقدم وظيفة العمل أية إشباعات جوهرية تجعل من الممكن للعامل أن يطور أو ينمي قدراته العقلية والجسمية بحرية.

من جهة أخرى يرى "ماركس" إن ظاهرة الاغتراب تقود إلى الثورة والغليان وتغير المجتمع من صورة إلى أخرى، فالعمال المغتربون سيظهر بينهم الوعي الطبقي الذي يشكل مصدر وحدتهم وقوتهم للثورة ضد الطبقة المستغلة في المجتمع.